

Distr.: General
16 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١٧ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن
تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات
المتعلقة بالسياسات**

عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩ يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويؤيد الأمين العام النهج المبين في التقرير بشأن تقييم البرامج. ويحيط الأمين العام علماً بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويلفت الانتباه إلى التقييم الخارجي المستقل لمراجعة الحسابات والرقابة والإدارة، بما في ذلك استعراض لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويجري حالياً عملاً بقرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

* A/61/50 و Corr.1.

** تأخر تقديم التقرير بسبب المشاورات المستفيضة التي أجريت مع الإدارات والمكاتب.



تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا لكل من التقييم الذاتي الداخلي للبرامج ولممارسة وقدرات التقييم المركزي في الأمانة العامة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويقوم الاستعراض على دراسة استقصائية لمراكز تنسيق البرامج وعلى بيانات من خطط التقييم قدمتها البرامج كجزء من عملية إعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعلى تقييم لقدرات التقييم المركزية. ولتقييم نوعية منتجات التقييم في الأمانة العامة، يستند الاستعراض إلى نتائج تقييم (تقييم عملية التقييم) شمل عينة من تقارير التقييم التي أعدت خلال فترة السنتين. والاستنتاج العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا التقرير هو: "أ" على المستوى البرنامجي، تقدم الأمانة العامة صورة غير متجانسة لممارسات التقييم، "ب" قدرات التقييم المركزية في الأمانة العامة غير كافية.

وفيما يتعلق بالجودة، سلط التقييم الفوقي لتقارير التقييم الضوء على نقاط القوة والضعف الحالية وعلى المجالات التي يمكن فيها تحسين جودة التقييمات. وحصلت أغلب التقارير على مراتب تقدير عالية من حيث جودتها فيما يتعلق بـ "الظروف المحيطة بإطار العمل" و "قوة النتائج والتوصيات". لكن ينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز النهج المنتظمة المستخدمة في تصميم التقييمات وإجرائها وكفالة استناد الاستنتاجات إلى الاستشهاد بالأدلة. كما يلزم بذل الجهود من أجل تعزيز "إمكانية استخدام" تقارير التقييم و "أثرها".

وفيما يتعلق بالممارسة والقدرات على المستوى البرنامجي، ذكر أنه تم إجراء ما مجموعه ٢١٤ تقييما في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بعدم وجود وضوح كاف في تعريف وإجراء التقييمات الذاتية وعدم اتساقها. وتم إحراز قدر من التقدم في صياغة خطط التقييم وفي تحديد الموارد المخصصة لأنشطة الرصد والتقييم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى التزام قوي من جانب الإدارة على جميع المستويات من أجل التنفيذ الكامل والفعال لهذه الخطط. وهناك ١٤ وحدة في الأمانة العامة بأسرها تؤيد التقييم الذاتي. ومع ذلك، فإن أغلبها مسؤولة عن أنشطة أخرى كذلك. ومن أجل تحديد ما إذا كانت تتم تلبية احتياجات تقييم البرامج من خلال الترتيبات الحالية، من الضروري وجود معايير واضحة لكيفية تحديد وتلبية احتياجات التقييم. وعموما، ليس هناك إلا ٢٦ موظفا من الفئة الفنية مخصصين بالكامل لأنشطة التقييم.

وعلى الصعيد المركزي، اعتري مهمة التقييم الضعف على مر السنوات؛ حيث أنها غير قادرة، بقوام موظفين مجموعه حاليا ثلاثة موظفين فنيين، على إنجاز كامل لولايتها المتمثلة في تقديم تقييمات موضوعية ومدى أهمية وكفاءة وفعالية وأثر أنشطة المنظمة لكي تستخدمها الأمانة العامة والدول الأعضاء. ففي أحسن الأحوال، لا يمكن أن تقدم تقييمها معمقا لكل برنامج من برامج الأمانة العامة إلا مرة واحدة في كل ٢٧ سنة، إلى جانب تقييم مواضيعي سنوي. فليست لديها القدرات الكافية لتقديم دعم فيما يتعلق بضمان الجودة وتنمية القدرات وإدارة المعارف في أنشطة التقييم لمديري البرامج، والتوجيه العام لتطوير نظام تقييم على نطاق الأمانة العامة يؤدي وظيفته وفقا لولايته.

ويقدم هذا التقرير إجراءات وشيكن سيتخذهما مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز ممارسة وقدرات التقييم الذاتي في الأمانة العامة. وهما بالنسبة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية كالتالي: (أ) إجراء عملية لتقييم الاحتياجات على نطاق الأمانة العامة لتعريف وتحديد احتياجات التقييم على مستوى البرامج، بما في ذلك تحديد الموارد اللازمة لمهمة تقييم ذات مصداقية على مستوى البرامج؛ (ب) وإصدار مبادئ توجيهية محددة تهدف إلى توضيح الأنظمة والقواعد الحالية فيما يتعلق بالتقييم. وإضافة إلى ذلك، ستظهر في الميزانية البرنامجية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاحتياجات الكافية للاضطلاع بتقييم مركزي دقيق ومنظم لأداء ونتائج برامج الأمانة العامة وأنشطتها.

ويختتم هذا التقرير بتقديم مواضيع التقييمات المعمقة والمواضيعية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق، وتوصية كي توافق عليها الجمعية العامة.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٥ ٢-١
ثانيا - المنهجية	٥ ٤-٣
ثالثا - نظرة عامة عن ممارسة التقييم في الأمانة العامة	٦ ١٤-٥
ألف - أنشطة التقييم خلال فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤	٧ ٧-٦
باء - أنشطة التقييم المقررة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٩ ٩-٨
جيم - تقييم جودة تقارير التقييم	١٠ ١٤-١٠
رابعا - تقييم قدرات التقييم الحالية في الأمانة العامة	١٢ ٢٧-١٥
ألف - قدرات التقييم الذاتي الداخلي للبرامج	١٢ ٢٢-١٥
باء - قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمهمة التقييم المركزي .	١٦ ٢٧-٢٣
خامسا - الإجراءات اللازمة لتعزيز ممارسات التقييم وقدراته	١٨ ٣٢-٢٨
سادسا - مواضيع لتقييمات في المستقبل	١٩ ٣٧-٣٣
ألف - التقييمات المتعمقة	١٩ ٣٥-٣٣
باء - مواضيع للتقييمات المواضيعية	٢١ ٣٧-٣٦

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التاسع ضمن سلسلة من التقارير التي تقدم كل سنتين منذ سنة ١٩٨٨ إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، وفقا للنظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(١).
- ٢ - ويقدم هذا التقرير نظرة عامة عن ممارسة وقدرات التقييم داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. أولا، يبلغ هذا التقرير عن كل من التقييمات الذاتية الداخلية للبرنامج والتقييم المركزي للأنشطة البرنامجية في الأمانة العامة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ويقيّم جودة عينة من تقارير التقييم. ثانيا، يستعرض التقرير قدرات التقييم الحالية في الأمانة العامة على الصعيدين البرنامجي والمركزي، بالإشارة إلى عدد من قواعد ومعايير التقييم التي اتفق عليها ممارسو التقييم في منظومة الأمم المتحدة^(٢). ثالثا، يقدم التقرير توصيات بشأن المجالات ذات الأولوية التي تتعين معالجتها لتعزيز مهمة التقييم. وأخيرا، يقترح التقرير مواضيع للتقييمات العميقة والمواضيع التي سيحريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثانيا - المنهجية

- ٣ - أُعد هذا التقرير باستخدام مجموعة من الأساليب. أولا، تم الحصول على معلومات عن أنشطة التقييم المنجزة خلال فترة السنتين من دراسة استقصائية شملت ٣٠ مركز تنسيق في ٢٧ من برامج الأمانة العامة^(٣)، أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. واستجاب ما مجموعه ٢٤ برنامجا، بنسبة استجابة قدرها ٨٠ في المائة. ثانيا، تم الحصول على بيانات أيضا من استعراض وثائق وخطط تقييم الأمم المتحدة ذات الصلة التي أعدها

(١) ST/SGB 2000/8 المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ويستجيب التقرير تحديدا للقاعدة ٧-٤ التي تطلب أن "يقدم إلى الجمعية العامة تقرير مختصر يوجز استنتاجات الأمين العام بشأن جميع الدراسات المتعلقة بالتقييم... في نفس الوقت الذي يقدم فيه نص الخطة المتوسطة الأجل" (يعرف حاليا بـ "الإطار الاستراتيجي").

(٢) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم هو فريق فني يجمع ممارسي التقييم داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي سنة ٢٠٠٥، اتفق الفريق، بعد عملية تشاور مستفيضة، على القواعد والمعايير الموصى بها من أجل التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وهذه القواعد هي: (١) التعريف، (٢) والمسؤولية عن التقييم، (٣) والسياسات، (٤) والمقصد، (٥) والحياد، (٦) والاستقلالية، (٧) والقابلية للتقييم، (٨) وجود التقييم، (٩) والكفاءات اللازمة للتقييم، (١٠) والشفافية والعملية الاستشارية، (١١) وأخلاقيات التقييم، (١٢) ومتابعة التقييم، (١٣) والمساهمة في بناء المعارف. والمعايير هي: (١) الإطار المؤسسي لوظيفة التقييم وإدارتها، (٢) والكفاءات والمبادئ الأخلاقية، (٣) وإجراء التقييمات، (٤) وتقارير التقييم. والنص الكامل متاح على www.uneval.org.

(٣) وهي ٢٧ من إدارات ومكاتب ولجان الأمانة العامة، باستثناء مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٣ برنامجا. ولم يتحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشكل مستقل من بيانات الدراسة الاستقصائية المستخدمة.

٤ - ثالثا، أجرى خبير استشاري خارجي تقييما فوقيا لعينة غير عشوائية مكونة من ٢٣ تقرير تقييم من ١٠ من بين ٢٧ برنامجا شملتها الدراسة الاستقصائية (تمثل ١١ في المائة من مجموع ٢١٤ من تقارير التقييم التي أعدت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)^(٤). تشكلت العينة من: تسعة تقييمات خارجية إلزامية؛ وخمسة تقييمات خارجية تقديرية؛ وثمانية تقييمات ذاتية تقديرية وتقرير تقييم سنوي واحد (انظر التعريفات الواردة في الفقرة ٥). واستخدم التقييم الفوقي أداة منظمة لاستعراض الوثائق تستند إلى مؤشرات الجودة المستقاة من المادة ٧ من النظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم ومن القواعد والمعايير التي أوصى بها الفريق الفني للعاملين في التقييم في منظومة الأمم المتحدة - ومبادئ التقييم التي تأخذ بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة المساعدة الإنمائية^(٥). وصغر حجم العينة وكونها غير عشوائية من أوجه قصور التقييم الفوقي.

ثالثا - نظرة عامة عن ممارسة التقييم في الأمانة العامة

٥ - توصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره السابق الذي يقدم كل سنتين والمعنون "تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة" (A/59/79) إلى أن البرامج لم تستخدم باستمرار نفس المصطلحات عند تصنيف التقييمات. واقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراءات لتوضيح مصطلحات التقييم، وهو ما أحاطت به لجنة البرنامج والتنسيق علما ورحبت به^(٦). وإضافة إلى نشر مسرد بمصطلحات التقييم سنة ٢٠٠٤، نشر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في

(٤) قدمت التقارير الثلاثة والعشرين: موئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة شؤون الإعلام، ومفوضية حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونروا، والأونكتاد، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد ضمّن مكتب خدمات الرقابة الداخلية جميع التقارير الخمسة التي أعدها خلال فترة السنتين. وطلب من برامج أخرى تقديم تقريرين آخرين أحدث عهدا أعدا خلال فترة السنتين.

(٥) لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والنص الكامل متاح على www.oecd.org.

(٦) تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات، A/59/79، الفقرتان ١٠ و ٣٧. تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، الدورة الرابعة والأربعون (٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، A/59/16، الفقرة ٣٧٨.

حزيران/يونيه ٢٠٠٥، دليلاً على الإنترنت "الإدارة من أجل تحقيق النتائج: دليل استخدام التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، وقد حدد أربعة أنواع من التقييم، وهي:

(أ) التقييمات الخارجية الإلزامية، وهي التي تطلبها الجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق والجهات المانحة، ويجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة والخبراء الاستشاريون الخارجيون، وتستخدمها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة وغيرهما من الهيئات الحكومية الدولية؛

(ب) التقييمات الخارجية التقديرية، وهي التي يطلبها كبار المديرين، ويجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو وحدة التفتيش المشتركة أو المستشارون الخارجيون، ويستخدمها المانحون وأصحاب المصلحة الخارجيون وكبار المديرين؛

(ج) التقييمات الذاتية التقديرية، وهي التي يطلبها كبار المديرين ومديرو البرامج الفرعية، ويجريها موظفون من داخل الإدارات، ويستخدمها كبار المديرين والموظفون التابعون لهم؛

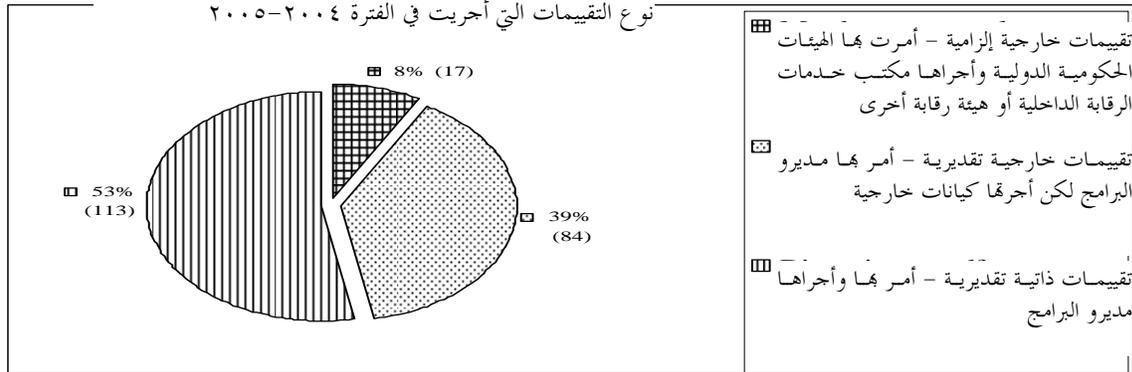
(د) التقييمات الذاتية الإلزامية، وهي التي يجريها المديرون في إطار الإبلاغ عن نتائج أداء البرامج الفرعية في صيغة قائمة على تحقيق النتائج، التي تبين في تقرير الأداء البرنامجي الذي يعد كل سنتين.

ألف - أنشطة التقييم خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٦ - خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم الإبلاغ عن إجراء ٢١٤ تقييمًا. ولا يشمل هذا الرقم التقييمات الذاتية الإلزامية التي يُطلب من مديري البرامج إجراؤها في إطار الإبلاغ عن الإنجازات في تقرير الأداء البرنامجي^(٧). كان مجموع عدد التقييمات التي أُبلغ عنها خلال فترة السنتين السابقة هو ١٣٤، وكان العدد قبل عقد مضي (١٩٩٦-١٩٩٧) هو ١٦٣^(٨). وبما أن البرامج التي استجابت لهذه الدراسات الاستقصائية لم تكن هي نفسها، يتعذر تمييز اتجاه نشاط التقييم من هذه المعلومات. ويلخص الرسم البياني أدناه نوع وعدد التقييمات التي أجريت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (باستثناء التقييمات الذاتية الإلزامية).

(٧) بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تم الإبلاغ عن الأداء فيما يتعلق بـ ٦٤١ إنجازًا متوقعًا، جرى قياسها بواسطة ٩٧٤ مؤشر إنجاز في ٢٨ بابًا من أبواب الميزانية البرنامجية.

(٨) انظر A/59/79، الفقرة ٩ و A/53/90، الجدول ٢.



٧ - لا يزال هناك عدم اتساق في تفسير أنشطة التقييم في الأمانة العامة. هذه أول مرة يجمع فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بيانات باستخدام تصنيف "إلزامي" و "تقديري" لأنواع مختلفة من التقييمات أُدخل، كما أُشير أعلاه، في الدليل الموجود على الإنترنت "الإدارة من أجل تحقيق النتائج: دليل استخدام التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة" في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبالرغم من أن الموقع الذي يستضيف الدليل على الشبكة الداخلية سجل ٢ ٨٦٠ زيارة خلال الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٦، فإن أثره لا يزال محدوداً، بما أن الاستجابات للدراسة الاستقصائية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ كشفت أن أكثر من نصف مراكز تنسيق التقييم لم تكن على دراية بالمصطلحات^(٩). وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن أوجه عدم الاتساق في تفسير ما يشكل أنشطة التقييم وفي الإبلاغ عن التقييمات لا يزال يعيق جمع بيانات أنشطة التقييم ودقتها وتحليلها. وبالتالي، يجب توخي قدر من الحذر عند تفسير البيانات التي تجمع عن أنواع التقييمات، ويعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الجهود المتضافرة لتعريف الموظفين بالمصطلحات حاسمة من أجل كفاءة الاستخدام المتسق لمصطلحات التقييم على نطاق الأمانة العامة وتوافر معلومات أكثر دقة عن أنواع التقييمات في المستقبل.

(٩) أشار ١٠ فقط من ٢٤ مجيباً إلى أنهم استخدموا الدليل. وتجلى نقص الإلمام بالمصطلحات أيضاً في إجابة ١١ من ٢١ من مراكز التنسيق بأنه لا تجري أية "تقييمات ذاتية إلزامية" بينما هذه التقييمات إجبارية فيما يتعلق بالإبلاغ عن الإنجازات، وقد قدمت من أجل ضمهما إلى تقرير أداء البرامج الذي يعد كل سنتين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

باء - أنشطة التقييم المقررة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٨ - من المقرر إجراء ٢٦٢ تقييما لأنشطة الأمانة العامة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. لكن الخطط تشمل أنشطة غير أنشطة التقييم، وتنفيذ الخطط معرض للخطر. وقد تم تضمين تعليمات محددة ونموذجا لخطة التقييم في تعليمات الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقدم ما مجموعه ٢٣ برنامجا خطط تقييم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حيث يخطط مديرو البرامج لإجراء ٢٣٩ تقييما ذاتيا تقديريا و ١٣ تقييما خارجيا تقديريا. وإضافة إلى ذلك، هناك عشرة تقييمات خارجية إلزامية مقررة لفترة السنتين. ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن ١٠٩ من التقييمات التقديرية المقررة، أو حوالي النصف، ستجريها خمس لجان إقليمية، ويشيد بإدارتها على اعترافها استخدام التقييم كأداة إدارية لدعم المساءلة الداخلية والتعلم. وفوق ذلك كله، توقع أيضا أن يستمر مديرو البرامج في إجراء التقييمات الذاتية الإلزامية المطلوبة للإبلاغ عن نتائج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في تقرير الأداء البرنامجي.

٩ - لكن نظرا للطابع المتنوع للأنشطة التي تصنف "تقييما" في برامج الأمانة العامة ولصعوبة إجراء تحديد دقيق للاحتياجات من الموارد للإدارات والمكاتب التي ليست لديها مهام منفصلة للرصد والتقييم، فإن ترجمة هذه الخطط إلى إجراءات ملموسة غير مضمونة. وقد أشار الأمين العام إلى هذه الشواغل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩^(١٠). وكما أشارت إلى ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن "المدرج في أبواب الميزانية من الموارد المتعلقة بالرصد والتقييم تمثل، في معظم الحالات، احتياجات تنسم بأها تقريبية إلى حد بعيد وتكاد تكون كلها افتراضية" وإنه "لا يبدو أن المعلومات المقدمة تفي بتوقعات الجمعية، حيث أن ما قدم من وصف الكيفية التي يضطلع بها بمهام التقييم والرصد يتراوح بين الضآلة والانعدام". وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن "بيانات الميزانية مستقبلا ستضمن معلومات عن مدى فعالية استثمارات المنظمة في مجالي الرصد والتقييم^(١١)". ويؤيد هذه الملاحظات ما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن انعدام الدقة فيما يتعلق بالموارد المخصصة للتقييم والطبيعة غير الواضحة لنوع التقييمات التي يتعين إجراؤها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(١٠) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التصدير والمقدمة، A/60/6، الفقرتان ٤٨ و ٤٩.

(١١) التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، A/60/7، الفقرة ٢٦.

جيم - تقييم جودة تقارير التقييم

١٠ - استخدم التقييم الفوقي الذي أجراه خبير استشاري خارجي خمسة مؤشرات لتقييم جودة عينة من ٢٣ تقرير تقييم تتكون من تقييمات ذاتية على مستوى البرنامج وتقييمات خارجية من المستوى المركزي. وقد كانت هذه المؤشرات هي: (١) سلامة المنهجية؛ (٢) ووضوح الظروف المحيطة بإطار العمل؛ (٣) وأهمية التحليلات والنتائج والاستنتاجات والدروس المستفادة؛ (٤) وقوة التوصيات؛ (٥) وإمكانية الاستخدام/الأثر المحتمل. واستندت مراتب التقدير النهائية لجودة كل تقرير على مراتب التقدير هذه والتقييمات النوعية الخمسة التي قام بها الخبير الاستشاري. وصغر حجم العينة وكونها غير عشوائية من أوجه قصور التقييم الفوقي، وبالتالي، لا يمكن إسقاط نتائجه على كافة تقارير التقييم التي تنتجها البرامج في الأمانة العامة.

١١ - وعموماً، حصل أكثر من نصف تقارير العينة على مراتب تقدير جودة "عالية جداً" أو "عالية". فعلى سلم من ١ إلى ٥ (حيث ٥ هي أعلى درجة)، حصلت العينة المكونة من ٢٣ تقريراً على مراتب تقدير جودة متوسطها ٣,٨ (انظر الجدول أدناه).

جودة تقارير التقييم

عدد التقارير	مرتبة التقدير العامة
٦	٥ = عالي جداً
٩	٤ = عالي
٥	٣ = متوسط
٣	٢ = ضعيف
لا شيء	١ = ضعيف جداً

١٢ - حصل "وضوح الظروف المحيطة بإطار العمل" و "قوة توصيات التقييم" على مراتب تقدير عالية من نفس الدرجة في أغلب التقارير وكانا العاملين الأساسيين في مرتبة التقدير الإجمالية ٣,٨ التي حصلت عليها العينة. ويوفر سياق وصفي سليم أساساً جيداً للتفكير النقدي القوي الذي يعد هاماً فيما يتعلق بالتحليل اللاحق لفعالية البرنامج. كما أن التوصيات الواضحة والمتصلة بالموضوع أساسية إذا كان لإجراءات المتابعة أن تتخذ من أجل تكييف وتعزيز الأنشطة البرنامجية. وقدم ١٦ من أصل ٢٣ تقريراً وصفاً كاملاً للسياق البرنامجي وتناول أهمية الأنشطة البرنامجية فيما يتصل بالأهداف. وتضمن ١٧ من أصل ٢٣ تقريراً كمية كبيرة من المعلومات عن العقبات التي أعاقت تحقيق الأهداف وتم التوصل إلى أن

أغلب تقارير العينة تتضمن نتائج متعمقة وجيدة الصياغة. كما ربطت أغلب التقييمات ربطاً منطقيًا بين أهداف التقييم وأهداف البرامج وتضمن ١٤ من أصل ٢٣ تقرير تقييم توصيات نبعث بشكل منطقي من النتائج والاستنتاجات.

١٣ - ومع ذلك، لم تحصل العديد من التقارير على مراتب تقدير عالية فيما يتعلق بـ "سلامة المنهجية"، وهو ما يشير أسئلة بشأن الدقة المنهجية. وتكفل السلامة المنهجية سلامة ومصداقية أدلة تقييم ما وتحليله واستنتاجاته. فلم يحصل أكثر من نصف تقارير التقييم التي استُعرضت (١٣ من أصل ٢٣) سوى على درجات "متوسطة" فيما يتعلق بهذا المؤشر. وعلاوة على ذلك، اتسم أقل من نصف العينة (تسعة تقارير) بالجودة فيما يتعلق بتدعيم النتائج التحليلية بأدلة قوية. ولم تتضمن عدة تقارير سوى القليل نسبياً من التفسيرات لدلائل محددة مستقاة من مصادر بيانات. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما لم تتضمن الحجج والنتائج التحليلية القائمة على الدراسات الاستقصائية معلومات عن النسبة المئوية للمجيبين، ولم تقدم سوى القليل، إن قدمت أصلاً، من التفاصيل عن حجم العينة ومنهجية اختيارها. وتضمنت بعض التقارير قوائم المستجوبين في مرفقاتها، لكنها لم تتضمن معلومات عن النسبة المئوية من العالم الذي ربما يشكله هؤلاء المستجوبون. وجرى كذلك تقييم الدقة المنهجية من خلال استعراض مدى قدرة الطريقة التي قدمت بها المعلومات في التقارير على أن تتيح للقارئ التفريق بين الأدلة الموضوعية والأحكام الفنية من جانب القائم بالتقييم. ولم تحصل ١٧ من أصل ٢٣ تقريراً سوى على "متوسط" في هذا الصدد، ولم تناقش سوى ٦ من أصل ٢٣ تقريراً أوجه قصور المنهجية المستعملة.

١٤ - وحصلت "إمكانية الاستخدام/الأثر المحتمل" لثلاثة أرباع عينة تقارير التقييم على مرتبة تقدير "متوسط". وينبغي لتقارير التقييم، لكي يكون لها أثر، أن تُمد المستخدمين بحجج متسقة ومتاحة ومقنعة. ووفقاً لمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فإن تقرير التقييم النهائي ينبغي أن يكون مبنياً بناءً منطبقاً ويتضمن نتائج واستنتاجات ودروس وتوصيات تستند إلى أدلة، كما ينبغي أن يكون خالياً من المعلومات التي لا صلة لها بالتحليل العام^(١٢). وكان الحكم على ١١ من أصل ٢٣ تقريراً هو أن القارئ لم يمكنه التعرف على رواية متسقة إلا "قليلاً". ولم تتضمن ٦ من أصل ٢٣ تقريراً تقييم موجزات تنفيذية، وبدا أنه يُتوسّع في هذه الموجزات بشكل كافٍ دائماً في التقارير التي تضمنتها. وكانت بعض الموجزات التنفيذية أقصر من أن تغطي محتويات التقرير الأساسي بطريقة ذات معنى، في حين

(١٢) المعيار ٣-١٦ لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

بدا أن أخرى تبرز موضوعا بديلا. كما أضعفت مجموعة واسعة النطاق من الأشكال هوية تقارير التقييم وإمكانية المقارنة بينها. وبالرغم من أن التنوع حتمي بالنظر إلى تعقيد بيئة الأمم المتحدة، فإن كثرة التنوع في الأشكال يمكن أن تكون مضللة.

رابعاً - تقييم قدرات التقييم الحالية في الأمانة العامة

ألف - قدرات التقييم الذاتي الداخلي للبرامج

١٥ - يجد عدم وضوح تعريف مسؤوليات التقييم في الأمانة العامة وقلة عدد الكيانات المضطلة بالتقييم فيها من فعالية التقييم الذاتي على مستوى البرامج عموماً. ففي ١٤ من أصل ٢٤ برنامجاً، ثمة فريق أو وحدة للاضطلاع بمسؤولية التقييم الذاتي عموماً. ومن بين تلك الكيانات، لا يتجاوز عدد تلك التي تضطلع بمسؤولية التقييم فقط خمسة كيانات. وتضطلع الكيانات التسعة الأخرى بمسؤوليات إضافية تتعلق بتخطيط البرامج، وأنشطة البحث والتنسيق والرصد وتقديم الخدمات. أما البرامج العشرة الباقية التي لا تتوافر فيها كيانات مخصصة للتقييم فإنها تأخذ بطائفة متنوعة من الترتيبات تتراوح من إسناد مسؤولية التقييم بصورة لامركزية إلى مديري البرامج وإلى الاضطلاع بالتقييمات حسب الاقتضاء. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أنه إذا كان التقييم الذاتي وأنشطة الرصد والاستعراض الأخرى التي يجريها مديرو وموظفو البرامج بصورة منتظمة عاملاً أساسياً لزيادة الفعالية وأمرًا ينبغي تشجيعه، فإن استخدام مصطلح 'تقييم' للدلالة على مجموعة كبيرة من الاستعراضات والأنشطة المتصلة بها يُضعف وظيفة التقييم ذاتها. ويعتبر التقييم الموضوعي والقائم على الأدلة عاملاً هاماً لتعزيز المساءلة والتعلم على صعيد برامج الأمانة العامة. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن ثمة حاجة إلى معايير تستند إلى القواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل تقدير احتياجات التقييم المحددة والمتطلبات من حيث القدرات على مستوى البرامج ومن أجل ترشيد الترتيبات القائمة. وستمثل عملية تقدير احتياجات التقييم عاملاً له قيمته في هذا الصدد (انظر الفقرة ٢٩).

١٦ - يدل العدد المحدود لموظفي التقييم عدم اضطلاع الموظفين من المستويات العليا بمهام التقييم على إيلاء أولوية دنيا للتقييم في الأمانة العامة. وأظهرت البيانات المقدمة من ١٨ برنامجاً أن عدد الموظفين المكلفين بالعمل على أساس التفرغ في تقييم البرامج يبلغ ٢٦ موظفاً. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً عدم وجود أي موظف برتبة مدير في الأمانة العامة بكاملها مكلف على أساس التفرغ بتقييم البرامج، مما يشير إلى الأولوية الدنيا التي تولى لهذه الوظيفة. وطلب إلى المجهيين كذلك أن يوضحوا المدة الزمنية من عمل الموظفين غير المتفرغين التي تخصص لتقييم البرامج، فذكروا أن ما يعادل في المجموع وقت عمل ٦,٣ موظفين متفرغين

من مستوى مدير قد خصص لتقييم البرامج في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إضافة إلى ما يعادل وقت عمل ٢٢,٨ موظفا متفرغا من الفئة الفنية.

١٧ - تبيّن أن تحديد الموارد المخصصة للتقييم الذاتي على مستوى البرامج بصورة دقيقة وذات مصداقية لا يخلو من مشاكل. ولا توجد حاليا مبادئ توجيهية محددة بشأن كيفية تقدير تكاليف وميزنة تقييم البرامج. ونتج عن ذلك تباين واختلاف في الأسلوب الذي اتبعته البرامج الثمانية عشر لتقديم المعلومات بشأن الموارد المستخدمة في إجراء التقييمات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقدمت بعض البرامج بيانات مالية في حين قدمت أخرى إحصاءات تتعلق بعدد شهور العمل أو عدد ساعات العمل. واختلفت البيانات بصورة كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مبالغ يصل إجماليها إلى ٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (ممولة من الموارد من خارج الميزانية)، وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن مبالغ تعادل ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (ممولة من موارد الميزانية العادية). وأشارت تسعة برامج إلى عدم تخصيص أي موارد للتقييم. وتسلط أوجه التباين هذه مزيدا من الضوء على سبب وجود صعوبات في الحصول على بيانات ذات مصداقية بشأن الموارد المخصصة للتقييم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (كما ذكر في الفقرة ٩ أعلاه). وعلى عكس العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تطلب عادة تخصيص موارد محددة ضمن بند ميزانية مستقل لتقييم البرامج، لا تتضمن ميزانيات برامج الأمانة العامة مخصصات من الموارد أو نواتج منفصلة ترصد للتقييم.

١٨ - وأجريت عدة استعراضات تناولت خيارات لتعزيز التقييم الذاتي على مستوى البرامج ومحاولات لوضع مبادئ توجيهية شاملة فيما يتعلق بالموارد اللازمة لمهمة التقييم^(١٣).

(١٣) انظر "تعزيز قدرات وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم" حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٣٦ بء و ٢٣٤/٣٧، الجزء الثاني، (الوثيقة A/38/133/Corr.1 المؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٨٣)؛ و "تعزيز قدرات وحدات ونظم التقييم في الأمم المتحدة"، (الوثيقة A/C.5/39/45/Corr.1 المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)؛ و "حالة التقييم الداخلي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، (الوثيقة A/41/201 (JIU/REP/85/10) المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥). وفي التقرير الأخير، تناولت وحدة التفتيش المشتركة اقتراحات أولية تتعلق بوضع نظام التقييم استنادا إلى نسب الموظفين والموارد: في إطار هذا السيناريو، يؤخذ بنسبة يقابل فيها موظف واحد من المستوى الفني مكلف بالتقييم المركزي كل ٣١٠ موظفين من الفئة الفنية وكل ٧٣٥ مليون دولار من نفقات لفترة سنتين. واعتُبر أن هذا الوضع لا يرقى إلى المستوى الأمثل، ولاحظت وحدة التفتيش المشتركة أن النسب القائمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر ملاءمة، وهي ١ مقابل ١٧٤ موظفا و ١ لكل ٢٠٠ مليون دولار، على التوالي.

انظر أيضا: "تقييم البرامج في الأمم المتحدة: تقييم أنشطة التقييم واقتراحات لتعزيز دور التقييم"، (الوثيقة A/47/116 المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢)، و "المساءلة والرقابة في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، (الوثيقة A/48/420 (JIU/REP/93/5) المؤرخة أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

وأعدت وحدة التفتيش المشتركة مؤخرًا تناول هذا الموضوع واقترحت معايير دنيا فيما يتعلق بالميزانية وملاك الموظفين. واقترحت وحدة التفتيش المشتركة أنه في حالة المنظمات التي تدير موارد مخصصة لفترة سنتين تبلغ قيمتها ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنويًا، يمكن تبرير وجود وحدة للرقابة الداخلية تضم مراجعي حسابات ومقيمين ومحققين^(١٤). وإذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرحب باتباع أساس منطقي أكثر اتساقًا في تخصيص موارد للتقييم الذاتي للبرامج، فهو يلاحظ أن القدرة اللازمة للتقييم لا ينبغي أن تقاس فقط بإجمالي موارد المنظمة. فثمة أبعاد أخرى ينبغي مراعاتها مثل متوسط مبالغ التمويل لكل تدخل، ومواضيع التقييم، وتوافر البيانات، وتعقيد الشراكات، ومستويات التمويل المشترك. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضًا أنه ينبغي التمييز بوضوح بين مخصصات تغطية مراجعة الحسابات ومخصصات أنشطة التقييم، وكذلك بين التقييم الخارجي المركزي وأنشطة التقييم الذاتي على مستوى البرامج.

١٩ - وتنص القاعدة المتبعة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن "المسؤولية عن التقييم" على أن هيئات الإدارة و/أو رؤساء المنظمات يساءلون عن تعزيز مناخ ملائم للتقييم وكفالة تخصيص الموارد المناسبة للتنفيذ الفعال لمهمة التقييم. وعلاوة على ذلك، يؤيد القرار ٢٦٩/٥٨ هذه القاعدة حيث طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يكفل أن تكون الموارد محددة تحديدا واضحا في جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة من أجل أداء وظيفتي الرصد والتقييم". وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه على الرغم من تضمن القرار ٢٦٩/٥٨ خطوة أولى مفيدة، فمن اللازم زيادة تحديد القدر الأمثل، على مستوى البرامج، من موظفي وموارد تقييم البرامج في الأمانة العامة. ونظرا للصعوبات التي تكتنف الحصول على معلومات دقيقة بشأن خطط التقييم، الوارد ذكرها في الفقرة ٨ أعلاه، ينبغي لتوجيه تقدير احتياجات التقييم في المستقبل أن يكون واضحا فيما يتعلق بالتمييز بين ما يلزم من موظفين وموارد لإجراء التقييم وما يلزم من موارد وموظفين لكفالة أنشطة الرقابة الأخرى (مثل مراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات) والوظائف المتعلقة بأداء البرامج والرصد. ورهنا باستنتاجات التقييم الخارجي المستقل الجاري الاضطلاع به فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة والإدارة ونتائج إنجاز عملية تقدير الاحتياجات (انظر الفقرة ٢٩ أدناه)، سيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم اقتراحات بشأن ذلك التوجيه.

(١٤) معلومات مستمدة من مناقشة أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن مشروع تقرير الوحدة عن ثغرات الرقابة.

٢٠ - وتفتقر المادة السابعة من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم إلى الدقة فيما يتعلق بكيفية إدارة التقييمات الذاتية للبرامج وميزنتها. وتتضمن البنود ٧-١ إلى ٧-٤ من النظامين الإطار المشترك الذي يحدد وظيفة التقييم كجزء من دورة التخطيط والميزنة والمراقبة والتقييم. وطلب إلى المحيين في الدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقيموا مستوى التوجيه الحالي المقدم بشأن كيفية إدارة التقييمات وميزنتها، فأشار أكثر من نصف المحيين إلى أن مستوى تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم يتراوح بين "متوسط" و"ضعيف جدا". وبناء عليه، أشار ١٢ من ٢١ مجيباً أيضاً إلى ضرورة تنقيح الأجزاء المتعلقة بالتقييم في النظامين الأساسي والإداري، أما ٩ مجيبين فقالوا إنه لا ينبغي تنقيحها. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه إذا كانت المادة السابعة المتعلقة بالتقييم في النظامين الأساسي والإداري ما زالت سارية، فإن توضيح بنود محددة تتعلق بالعناصر التالية من شأنها أن تحسن من عمل نظام التقييم عموماً:

- نطاق التقييم الخارجي والتقييم الذاتي وتواترهما الدوري
- إعداد خطط التقييم الخارجي والتقييم الذاتي واستعراضها
- استعراض استنتاجات التقييم واستخدامها
- التوجيهات المتعلقة بميزنة التقييم
- التوجيهات المتعلقة بإدارة وإجراء التقييم
- تحديث مصطلحات التقييم
- التوجيهات بشأن النظم التي يتعين وضعها لكفالة معايير النوعية، والمنهجية، وتكييف ونقل معلومات التقييم، والدراسات التي تجرى عند الاقتضاء.

٢١ - ومن المستصوب توضيح هذا التوجيهات واستكمالها بحلول أواخر عام ٢٠٠٦/بداية عام ٢٠٠٧ حتى يتسنى لمديري البرامج استخدامها في إعداد ميزانياتهم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). وفي هذا الصدد، يمكن لقواعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بـ "سياسات التقييم" أن تكون بمثابة مرجع مفيد. ويمكن لتلك القواعد أيضاً أن توفر إطاراً لتقييم سياسات التقييم التي وضعت في خمسة برامج والتحقق منها، وتلك البرامج هي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٢ - وتحتاج سياسات ونظم تشجيع نشر واستخدام استنتاجات التقييم إلى توضيح وتعزيز. ومن أجل استكشاف الترتيبات المعمول بها حاليا في برامج الأمانة العامة فيما يتعلق بتقاسم نتائج التقييم بهدف نشر الممارسات الإرشادية وتعزيز التعلم المؤسسي، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة المتبادلة، سئل المخبون عما إذا كانت تتوافر لبرامجهم سجلات إلكترونية لحفظ دراسات التقييم يمكن الوصول إليها عن طريق الإنترنت/الإنترنت. ومن بين الـ ٢٣ مبييا، أفاد ١٤ مبييا بأن تقارير التقييم ليست متاحة على الإنترنت في حين أشار ٩ مبيين إلى إتاحتها بهذا الشكل. وذكرت خمسة برامج أنها تصدر تقارير سنوية بشأن التقييم. ولم يتجاوز عدد البرامج التي ذكرت في ردودها أن لها سياسة أو مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بالنشر ستة برامج. وإذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية يلاحظ أن التقييمات الذاتية لا تبلى عادة على المستوى الحكومي الدولي وأن بعض مديري البرامج قد يرغبون، في بعض الحالات، حسب تقديرهم، أن يُنظر في استنتاجات التقييم الذاتي داخليا، فهو يعترم إدراج تقدير لاحتياجات ونظم تقاسم المعارف باعتباره عنصرا من عملية تقدير احتياجات التقييم (انظر الفقرة ٢٩) حتى يتسنى اتباع نهج استراتيجي أكثر تنظيما فيما يتعلق بنشر واستخدام مختلف أنواع استنتاجات التقييم والدروس المستفادة منه.

باء - قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمهمة التقييم المركزي

٢٣ - تتسم قدرة التقييم المركزي في مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنها غير كافية وغير مهيأة لتمكينه من الاضطلاع الكامل بولايته. وترد ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، الفقرة (ج) '٣'، الذي ينص على أن التقييمات ينبغي أن تجرى "بغية وضع تقييم تحليلي ونقدي لتنفيذ البرامج والولايات التشريعية، مع دراسة ما إذا كانت التغييرات تتطلب استعراض أساليب التنفيذ واستمرار ملاءمة الإجراءات الإدارية وما إذا كانت الأنشطة تناظر الولايات". وترد هذه الولاية على نحو أكثر تفصيلا في البند ٧-١ من النظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(١٥).

(١٥) يتمثل هدف التقييم في: (أ) تحديد مدى وجاهة وكفاءة وفعالية وأثر أنشطة المنظمة بالنسبة لأهدافها تحديدا منهجيا وموضوعيا قدر الإمكان؛ (ب) تمكين الأمانة العامة والدول الأعضاء من الاشتراك في دراسات منهجية بغية زيادة فعالية البرامج الرئيسية للمنظمة عن طريق تغيير محتواها، وإعادة النظر في أهدافها، عند الضرورة. وترد في القاعدتين ٢-١٠٧ و ٣-١٠٧ تفاصيل أخرى عن مسؤولية قسم التقييم من حيث تقديم الدعم المنهجي لمديري البرامج عند إعدادهم لتقارير التقييم الذاتي وكفالة معايير النوعية وتكييف ونشر معلومات التقييم والدراسات التي تُجرى عند الاقتضاء.

٢٤ - وفي ظل القدرة الحالية لقسم التقييم، بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، المتمثلة في ثلاثة موظفين من الفئة الفنية ودعم استشاري محدود، يستطيع المكتب أن يصدر سنويا تقييما متعمقا واحدا، وتقريراً مواضيعياً واحداً، واستعراضين يجريان كل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى هذا التقرير بشأن تعزيز عمليات التقييم الذي يصدر كل سنتين، وتقييم آخر غير منظم يعدّ عند الاقتضاء. ويمكن للمستوى الحالي لملاك موظفي التقييم أن يكفل، في أحسن الأحوال، إجراء تقييم متعمق واحد لكل برنامج من برامج الأمانة العامة مرة واحدة كل ٢٧ سنة. ويعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا غير كاف ليكون بمثابة برنامج شامل للتقييم غايته كفاءة إجراء تقييمات مستقلة وفي حينها عرضها على الدول الأعضاء في إطار استعراض مدى ملاءمة برامج الأمانة العامة وفعاليتها وكفاءتها وأثرها. وقد أُشيرَ إلى هذا القصور كذلك في الاقتراح ١٨ الوارد في تقرير الأمين العام، "الاستثمار في الأمم المتحدة" (A/60/692)، وأيضاً في تقرير الأمين العام المعنون "إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات" (A/60/733)، الذي أشار إلى أنه "على الرغم من قرارات الجمعية العامة العديدة التي تطلب التقييم، فإن فعالية تلك الأدوات قد حد منها بشدة نقص الموارد" وأن "[ذلك قد أسفر] عن تقييمات قليلة جداً محدودة النطاق والعمق".

٢٥ - وعلاوة على ذلك، ففي ظل تخصيص الجزء الأكبر من الموارد المتاحة لإجراء التقييمات الخارجية التي صدر بها تكليف، لا تتوافر لقسم التقييم، بمكتب خدمات الرقابة الداخلية موارد يرصدها لكفالة معايير النوعية أو تكييف ونشر معلومات التقييم أو تقديم الدعم المنهجي بشأن التقييم الذاتي على النحو الذي تنص عليه القاعدة ١٠٧-٢، "٢" من النظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٦ - ورهنا باستنتاجات التقييم الخارجي المستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة والإدارة في الأمم المتحدة، الذي صدر به تكليف في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، وفي إطار متابعة الاقتراحات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز أداء وتقييم البرامج ورصدها (A/60/73)، يعرض المكتب الأمثلة الواردة أدناه عن تعزيز برنامج التقييم المركزي الحالي. ومن شأنها أن تتيح تقييماً خارجياً لأداء الأمانة العامة والنتائج التي تحققها بصورة تتسم بمزيد من الدقة والانتظام (باستثناء الأنشطة التي تمول من حساب دعم عمليات حفظ السلام).

١ - إجراء تقييمات خارجية قصيرة المدة بصورة أكثر انتظاما على مستوى البرامج/البرامج الفرعية. وسيكون من الممكن، بدعم من خبراء استشاريين ذوي عقود قصيرة الأجل، إجراء تقييمات خارجية قصيرة المدة وأكثر تركيزا تشمل جميع برامج الأمانة العامة السبعة والعشرين خلال فترة سنتين، أي تنفيذ برنامج سنوي يتألف من ١٣ إلى ١٤ تقييما خارجيا يشمل كل منها عينة من الأنشطة ضمن كل برنامج. ويمكن تقديم تقرير تجميعي سنوي عن التقييمات الخارجية إلى الدول الأعضاء، عند استعراضها للأطر الاستراتيجية ودراساتها للميزانيات المقترحة لبرامج الأمانة العامة، باعتباره مصدرا موضوعيا للأدلة التقييمية يكمل المعلومات المتوافرة في التقارير الأخرى بشأن التقدم المحرز في البرامج والتقييم والتقييم الذاتي.

٢ - زيادة تواتر التقييمات المتعمقة والاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات. ستتطلب كفاءة التقييم المتعمق الشامل لجميع البرامج مرة كل تسع سنوات تقريبا (بدل فترة الدورة الحالية وهي ٢٧ سنة) زيادة من واحد إلى ثلاثة في عدد التقييمات المتعمقة وزيادة تقابلها في عدد الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات ليصل إلى ثلاثة سنويا.

٢٧ - وسيُتحقق من هذه المقاييس المرجعية بالاستناد إلى الاستنتاجات المقبلة للتقييم الخارجي المستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة والإدارة في الأمم المتحدة.

خامسا - الإجراءات اللازمة لتعزيز ممارسات التقييم وقدراته

٢٨ - يعترزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتخاذ الإجراءات التالية من أجل تعزيز قدرات التقييم وممارساته في الأمانة العامة.

الإجراء ١

٢٩ - ستُجرى عملية لتقدير احتياجات التقييم على نطاق الأمانة العامة من أجل تحديد احتياجات التقييم ووظائفه وموارده وقدراته اللازمة سواء على مستوى البرامج أو البرامج الفرعية. وكما ذكر في الفقرة ١٥، سيُجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية عملية تقدير شاملة لاحتياجات التقييم تتناول جميع برامج الأمانة العامة من أجل تحديد احتياجات كل منها فيما يتعلق بالتقييم. وستستخدم في هذا التقدير معايير مستمدة من قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لقياس الوضع الحالي وتحديد احتياجات التقييم في كل برنامج، ويمكن بعدئذ أخذ تلك الاحتياجات في الاعتبار عند إعداد ميزانيات البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيضمن التقدير تحديد مخصصات الميزانية المرصودة لموظفي وموارد التقييم سواء على مستوى البرامج أو البرامج الفرعية بهدف الاستجابة للشواغل

المعرب عنها في الفقرتين ٩ و ١٧. وستشجع عملية تقدير الاحتياجات كذلك على استخدام المصطلحات الجديدة التي وضعت لأغراض التقييم وعلى إعداد خطط لبناء قدرات التقييم في كل برنامج من أجل التصدي لما ذكر في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه من أوجه قصور في الدقة المنهجية لتقارير التقييم وفي إمكانية استخدامها.

الإجراء ٢

٣٠ - سيجرم النظام الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم إلى مبادئ توجيهية واضحة وعملية، وسيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسبما اقترح في الفقرة ٢٠، وبالتشاور مع إدارات الأمانة العامة وبرامجها، بصوغ هذه المبادئ التوجيهية لاستخدامها في البرامج.

٣١ - ويخطط مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عملاً بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠ المتعلق بتخطيط البرامج، للإبلاغ عن التقدم المحرز في الأخذ بهذين الإجراءين وفي الإجراءات الواردة في التقرير عن مقترحات بشأن تعزيز أداء وتقييم البرامج ورصدها (A/60/73)، في التقرير المقبل الذي يقدم كل سنتين المعنون "تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات"، والذي سيجري إعداده كي تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في عام ٢٠٠٨.

الإجراء ٣

٣٢ - ستضمن الميزانية البرنامجية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاحتياجات الكافية للتقييم المركزي الدقيق والمنظم لأداء ونتائج برامج الأمانة العامة وأنشطتها، بالاستناد إلى النتائج المقبلة للتقييم الخارجي المستقل لنظام مراجعة الحسابات والرقابة والإدارة في الأمم المتحدة الذي صدر به تكليف في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

سادساً - مواضيع لتقييمات في المستقبل

ألف - التقييمات المتعمقة

٣٣ - إنجاز تقييم متعمق للشؤون السياسية في عام ٢٠٠٧. قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار الدورة الحالية للجنة البرنامج والتنسيق تقييماً متعمقاً يتعلق بالبرنامج الفرعي ١- الشؤون السياسية. وسينجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً متعمقاً لجميع البرامج الفرعية والأنشطة الباقية من برنامج الشؤون السياسية لعرضها على لجنة البرنامج

والتنسيق في دورتها المقبلة، التي ستعقد في عام ٢٠٠٧. وسيقدم التقييم ضمن خمسة تقارير تقييم مستقلة تشمل ما يلي:

١ - البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة الانتخابية، الذي تنفذه شعبة المساعدة الانتخابية؛

٢ - البرنامج الفرعي ٣ - شؤون مجلس الأمن، الذي تنفذه شعبة شؤون مجلس الأمن؛

٣ - البرنامج الفرعيان ٤ و ٥ - إنهاء الاستعمار وقضية فلسطين، اللذان تنفذهما وحدة إنهاء الاستعمار وشعبة حقوق الفلسطينيين، على التوالي؛

٤ - المهام السياسية الخاصة - التي تديرها وتدعمها إدارة الشؤون السياسية؛

٥ - التقييم الشامل لإدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك الموجز التجميعي لاستنتاجات تقييمات البرامج الفرعية، وتقييم العناصر الباقية وهي التوجيه التنفيذي والإدارة، وتخطيط السياسات، والمكتب التنفيذي.

٣٤ - المواضيع التي يمكن تناولها في إطار التقييم المتعمق لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ترد أدناه قائمة بالبرامج التي لم تخضع قط لتقييمات متعمقة. وقد قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالاستناد إلى ستة معايير هي (١) حجم الميزانية، (٢) والنطاق المؤسسي، (٣) والملاءمة، (٤) والازدواجية، (٥) وتقييم الخطر والأهمية الاستراتيجية، (٦) والتغطية المكفولة عن طريق تقييمات أخرى (أي مراجعة الحسابات وعمليات التفتيش)، بترتيب "المواضيع" المنفصلة التالية كي تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بالاختيار منها لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد جرى تناول البندين ٩ و ١٠ في تفتيش جرى مؤخرا، ويمكن بالتالي أن تكون لهما أولوية أقل فيما يتعلق بالتقييم. وتندرج البنود ٨ و ١١ و ١٢ في خطة العمل الحالية لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وقد يكون ثمة مجال للتنسيق بين هذه التقييمات ومراجعة الحسابات.

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤ - الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- ٥ - مكاتب الأمم المتحدة - مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.
- ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.
- ٧ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٨ - إدارة الشؤون الإدارية : مكتب إدارة الموارد البشرية.
- ٩ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- ١٠ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ١١ - إدارة الشؤون الإدارية: مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.
- ١٢ - إدارة الشؤون الإدارية: مكتب خدمات الدعم المركزية.
- ٣٥ - وقد ترغب لجنة البرنامج والتنسيق في تقديم توصية إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقييم برنامجين/برنامجين فرعيين من القائمة الواردة أعلاه للنظر فيهما في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

باء - مواضيع للتقييمات المواضيعية

٣٦ - راعى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عند تحديده عناصر التقييم المواضيعي الذي سيجرى مستقبلا العوامل التالية : المشاورات السابقة مع مختلف أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، واتساع نطاق التغطية في برامج الأمانة العامة، وحسن توقيت الاستعراض، والأهمية الاستراتيجية، والإسهام في تحسين عمل الأمانة، وأهمية المسائل المتناولة. ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية المواضيع التالية:

١ - **هيئات التنسيق في الأمم المتحدة.** الهدف من هذا التقييم هو استعراض عمل وفعالية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجان التنفيذية المنشأة في إطار إصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، وذلك عن طريق تقييم كيفية تأثير الاستنتاجات والقرارات التي تتوصل إليها هذه الهيئات في وضع سياسات وبرامج الأمانة العامة. وستناول التقييم أيضا الآليات الأحدث عهدا المتعلقة بالتنسيق المشترك بين الوكالات.

٢ - **تعميم مراعاة المنظور الجنساني.** الهدف من هذا التقييم هو تحديد نطاق وطبيعة وفعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وستناول هذا

التقييم السياسات والآليات والموارد المتاحة لكفالة مراعاة المنظور الجنساني في الولايات والوظائف والأنشطة البرنامجية.

٣ - **الدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات.** الهدف من هذا التقييم هو تحديد وتقييم النظم والآليات المستخدمة في الأمانة العامة لرصد وجمع ونشر الدروس المستفادة. وسيستعرض التقييم المنهجيات والبروتوكولات المتبعة من أجل تحديد الفجوات الكبيرة ومدى مراعاة الدروس المستفادة في عمليات البرامج توخيا لتحسين الأداء.

٤ - **التنسيق والتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية.** سيمكن هذا التقييم من الوقوف على فعالية وكفاءة التنسيق والتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية الخمس، ولا سيما فحص النظم والآليات والأدوات المستخدمة لتيسير العمل المشترك. وسيحدد التقييم أيضا مدى تكامل الأدوار وبرامج العمل والأنشطة ومدى ازدواجيتها، وسيقترح سبلا لتعزيز التفاعل فيما بينها.

٣٧ - **قد ترغب لجنة البرنامج والتنسيق في أن توصي إلى الجمعية العامة بالموافقة على إجراء تقييم مواضيعي لواحد من المواضيع الواردة أعلاه لينظر فيه، في عام ٢٠٠٧، وعلى إجراء تقييم مواضيعي آخر لعام ٢٠٠٨^(١٦).**

(توقيع) إنغا - بریت أهليينوس

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

(١٦) يشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه نظرا لتأخير عقد الدورة السادسة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، وبالتالي التأخر في اختيار موضوع التقييم المواضيعي لعرضه على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين التي ستعقد في عام ٢٠٠٧، قد يكون من الضروري تضييق تأخير عرضه إلى عام ٢٠٠٨.